بيان مشترك صادر عن منسق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، جيمي ماكغولدريك، والممثلة الخاصة لليونيسف في فلسطين، جنيفيف بوتان، ورئيس مكتب مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، جيمس هينان، يعربون فيه عن قلقهم البالغ بسبب استمرار اعتقال السلطات الإسرائيلية للأطفال الفلسطينيين، ويؤكدون أن أفضل طريقة لدعم حقوق الأطفال المعتقلين في ضوء "كوفيد ١٩" هو عبر الإفراج عنهم بشكل آمن وتعليق عمليات إدخال أي طفل جديد إلى مراكز التوقيف*

٢٠٢٠/٥/١١

١٩٤ طفلا فلسطينيا دخلوا السجون الإسرائيلية ومراكز التوقيف في نهاية آذار/مارس، بحسب معطيات صدرت عن مصلحة السجون الإسرائيلية، وهو أعلى من المعدل الشهري للأطفال الأسرى خلال عام ٢٠١٩. ومعظم هؤلاء الأطفال لم يُحاكموا ولم توجه إليهم تهم، وهم موقوفون إداريا.

وفي بيان مشترك صدر الاثنين عن جيمي ماكغولدريك، منسق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة (أوتشا)، والممثلة الخاصة لليونيسف في فلسطين جنيفيف بوتان، وجيمس هينان رئيس مكتب مفوضة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، أعربت المنظمات الأممية عن قلقها البالغ بسبب استمرار اعتقال السلطات الإسرائيلية للأطفال الفلسطينيين.

وقال البيان: "**يجب أن يظل حق الأطفال في الحصول على الحماية والأمن والرفاهية مصانا في كل الأوقات. وفي الأوضاع الطبيعية، يجب أن يكون اعتقال الأطفال آخر ما يتم اللجوء إليه ولأقصر مدة ممكنة. هذا مكرس في اتفاقية حقوق الطفل والتي صادقت عليها إسرائيل ودولة فلسطين**".

مرض كوفيد-١٩ يزيد المخاطر

وتدق المنظمات الإنسانية ناقوس الخطر أكثر من أي وقت سابق بسبب جائحة كوفيد-١٩، فقد أصدرت المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، هنرييتا فور، بيانا في ١٣ نيسان/أبريل حذرت فيه من تعرض مئات الآلاف من الأطفال في السجون ومراكز الاحتجاز في دول مختلفة حول العالم لخطر الإصابة بمرض كوفيد-١٩.

وقال البيان: "**خلال أي جائحة، ينبغي على الدول أن تولي اهتماما متزايدا لاحتياجات حماية الأطفال وحقوقهم ووضع مصالحهم الفضلى فوق أي اعتبار في جميع الإجراءات التي تتخذها الحكومات**".

---

* **المصدر**: أخبار الأمم المتحدة

https://news.un.org/ar/story/2020/05/1054652

وبحسب المنظمات، يواجه الأطفال في السجون خطرا متزايدا بالإصابة بكوفيد-١٩، بسبب صعوبة تحقيق التباعد الجسدي وغيرها من الإجراءات الوقائية التي غالبا ما تكون غائبة في السجون ومراكز التوقيف.

حرمان الأطفال من الزيارات

وفي إسرائيل، توقفت الإجراءات القانونية منذ بداية أزمة كوفيد-١٩، كما ألغيت معظم الزيارات للسجون، وتقول المنظمات يُحرم الأطفال من التواصل شخصيا مع عائلاتهم أو محاميهم مما يخلق مصاعب إضافية ومعاناة سيكولوجية ويحرم الأطفال من الحصول على المشورة القانونية.

وأضاف البيان: "**بالنسبة للأطفال الذين ينتظرون المحاكمة، يمكن أن تضعهم هذه التدابير تحت ضغوط متزايدة مما يجبرهم على تجريم أنفسهم والاعتراف بالذنب لإطلاق سراحهم بشكل أسرع**".

وأكد بيان أوتشا واليونيسف ومفوضية حقوق الإنسان أن أفضل طريقة لدعم حقوق الأطفال المعتقلين في ظل جائحة خطيرة في أي دولة هو عبر الإفراج عنهم بشكل آمن وتعليق عمليات إدخال أي طفل جديد إلى مراكز التوقيف. ودعا السلطات الإسرائيلية والفلسطينية إلى القيام بذلك على الفور.

وفي ٢٥ آذار/مارس، دعت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ميشيل باشيليت، في بيان الحكومات حول العالم إلى اتخاذ إجراءات ترمي إلى حماية صحة وسلامة الأشخاص المحتجزين في السجون وفي المرافق المغلقة الأخرى، مشيرة إلى أن مرافق الاحتجاز في معظم البلدان مكتظّة، وبشكل خطير أحيانًا. وغالبًا ما يتم احتجاز الأشخاص في ظروف غير صحية، حيث الخدمات الصحية غير كافية أو غير متوفّرة.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/